الفكر السياسي لدى شوبنهاور: دراسة تحليلية مقارنة

Schopenhauer's Political Philosophy: an Analytical Comparative Study

“叔本华的政治思想：比较分析研究。”

د. محمد شهاب الوهيب

الأستاذ المشارك بقسم الفلسفة –كلية الآداب– جامعة الكويت

M_alwuhaib@yahoo.com

Dr. Mohammad S. Alwahaib

Associate Professor

Philosophy Department- College of Arts- Kuwait University

تاريخ استلام البحث : ٢٠٢٣/٨/١٣

تاريخ قبول البحث : ٢٠٢٣/٩/١١

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تناول الفكر السياسي في فلسفة شوبنهاور، وهي الفلسفة التي يعتقد الكثير من الباحثين أنها قد أبدت اهتماما ضئيلا نسبيًا بالجانب السياسي. كما تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على كتابات شوبنهاور في النظرية السياسية، والتي ظهرت في سياق ميتافيزيقا الإرادة ونظريته الأخلاقية وفكرته عن الصراع. كما توضح هذه الدراسة تأثر شوبنهاور المباشر بفلسفة توماس هوبز، في تصوره للطبيعة الإنسانية وشكل النظام السياسي الذي يتبناه، وتنقسم هذه الدراسة إلى عدة محاور أساسية: السياسة باعتبارها نتاج ميتافيزيقا الإرادة أولها، ونظرية الدولة: مفهومها وأهدافها ثانيها، وسياسة الحكومة الملكية ثالثها، ومبادئ الالتزام السياسي والعقد الاجتماعي رابعها.

الترقيم الدولي الموحد للنسخة الإلكترونية (2735–4652) **الترقيم الدولي الموحد للنسخة المطبوعة (2128–1110)**

الكلمات الدالة: الفلسفة السياسية، التشاؤم الأنثروبولوجي، الصراع، الدولة الملكية، الملكية الدستورية، السلطة، هوبز، هيغل.

Abstract

This study addresses the political aspect of Schopenhauer's philosophy, which many believe that it is a neglected aspect of his entire corpus. This study aims to shed some light on his various opinions with regard to political theory, which appeared in the context of his metaphysical project of the will in addition to his moral theory. This study shows how Schopenhauer was influenced by Thomas Hobbes, especially his concepts of the 'natural' man, and the kind of political regime that he favors. This paper aims to discuss: First. Politics as a product of the metaphysics of the will. Second, state theory: its concept and objectives. Third, why he favors monarchy in addition to the principles of political commitment and social contract.

Keywords: Political Philosophy, Anthropological Pessimism, Conflict, Monarchy, Constitutional Monarchy, Power, Hobbes, Hegel.

مقدمة:

يعتبر الفيلسوف الألماني آرثر شوبنهاور Arthur Schopenhauer (١٧٨٨-١٨٦٠) أحد أكثر المفكرين أصالة في القرن التاسع عشر؛ حيث اشتهر بعمله "العالم إرادة وتمثلاً" (Cartwright, D. E, 2010). وفي هذا العمل تأثر تأثرا واضحا بفلسفة إيمانويل كانط (1804 – 1724) ، فاستخدمها إلى حد كبير كمنهج يختبر بها العالم من جهة، وانتقدها في تفسيرها لحدود المعرفة الإنسانية من جهة أخرى. أما تأثره الخاص، والذي اختلف فيه عن فلاسفة عصره، فقد كان تأثره بالبوذية، حيث قدر تعاليم بوذا، وأكد أن فلسفته الخاصة لم يكن من الممكن تقديمها قبل معرفة هذه التعاليم. وتعتبر نظريته الميتافيزيقية هي أساس كتاباته المؤثرة في علم النفس وعلم الجمال والأخلاق والسياسة، التي أثرت بعد ذلك في فلاسفة كثر وعلماء نفس كذلك مثل فريدريك نيتشه وفيتجنشتاين وفرويد وغيرهم. وبالإضافة إلى ذلك، ذاعت شهرته عن طريق فلسفته المتشائمة والتي اكتسبت أهمية ودعمًا بعد فشل الثورتين الألمانية والنمساوية عام ١٨٤٨م. (Cartwright, D. E., 2010)

ومن المعروف تاريخيًا أن شوبنهاور قد اشتهر بميتافيزيقاه وعلم الجمال والأخلاق وفلسفة التشاؤم. وعلى الرغم من أنه كان قليل الاهتمام بالسياسة في عصره، فإنه أبدى بعض الاهتمام بالفلسفة السياسية والتي ظهرت في ثنايا رؤيته الميتافيزيقية والأخلاقية، والتي ربما كانت مدفوعة بهذه الفلسفات تحديدا. تزعم هذه الورقة أن النظر إلى هذا الجانب الذي تم إغفاله من فلسفة شوبنهاور ألا وهو فلسفته السياسية، من خلال دراسة السياق العام لفكره، أي وجهة نظره الميتافيزيقية والأخلاقية، من شأنها أن تكشف لنا عمق رؤيته الفلسفية في المجال السياسي.

ومن هذا المنظور، تتضح العلاقة بين الفلسفة السياسية والأنثروبولوجيا الفلسفية في أعمال شوبنهاور، حيث تعاملت سياسته مع التشاؤم الأنثروبولوجي Anthropological pessimism؛ أي وجهة نظره السلبية عن الطبيعة البشرية والتي أثرت بدورها

على فلسفته السياسية، وهي تلك الفلسفة التي كانت تهدف إلى نقد الأنانية أو حب الذات. وانطلاقا من هذه الفلسفة، تم التركيز على الجانب الأساسي ضد هذه الأنانية والمتمثل في الدولة، وهي بالنسبة له مؤسسة مكرسة لحماية الأفراد. وربما كان ذلك هو السبب وراء ارتباط فلسفته بالتعاقدية والليبرالية الحديثة. فضلًا عن ذلك، كما سنرى لاحقا، دافع شوبنهاور عن شكل الحكومة التي أقرها والمتمثلة في الحكومة الملكية Monarchy، للتأكيد على استمرارية فكره السياسي (Alonso, J. D. M, 2014) يجب وضع قوسين بين الترقيم ويجب أن يتم التسلسل للمراجع حتى نهاية البحث وليس كل صفحه تبدأ ب ١ثم ٢ ثم ٣

ومن ناحية أخرى، تقدم أخلاق شوبنهاور وجهة نظر للفرد كما هو محدد في أفعاله للفضيلة، اعتمادًا على شخصيته الفردية. وفي الواقع، يبدو أن هذه الفكرة تشكل أساس تفسيره لهدف الدولة، لأنه في غياب الأخلاق المثالية أو الكاملة Perfect morality، يجب على المرء–على الأقل– أن يمتلك الوسائل للحد من أسوأ تجاوزات الأنانية الطبيعية للإنسان، وهو الرابط بين نظرية شوبنهاور السياسية ونظريته الأخلاقية. هذا وتتضح العلاقة بين الأخلاق والسياسة في فكره من خلال رؤيته لأساس الدولة ودورها، وكذلك نظرياته عن العقوبة والقانون والعدالة الزمنية والأبدية Temporal and eternal justice (Jordan, N.,2009)

وعلاوة على ذلك، وضع شوبنهاور لنفسه مبدأ لم يحد عنه مرة واحدة، إذ يتمثل هذا المبدأ في الحرية Freedom والتي يتحرر فيه البدن والروح من كل قيد، سواء كان قيد سلطة الدولة أو الكنيسة أو الجامعة، وبعكس ما آل إليه هيجل (١٧٧٠–١٨٣١) عندما خضع لقيود السلطات السابقة. لم يحفل شوبنهاور بالسياسة، بل ظل دائمًا نصيرًا للنظام، ولهذا أبغض الثورة التي قامت في ألمانيا عام ١٨٤٨م ذلك أنه وجد فيها إخلالًا بالنظام (عبد الرحمن بدوي، ١٩٤٢)

قدم شوبنهاور أفكاره السياسية ومناقشاتها في الفصل التاسع وعنوانه "القانون والسياسة" في المجلد الثاني من كتابه المعنون بـ "أقوال فلسفية قصيرة"، حيث تناول في هذا الفصل جميع مناقشاته حول هذا الموضوع، إذ أخذ نقطة البدء من توماس هوبز Thomas Hobbes (١٥٨٨–١٦٧٩) وجادل بأن كل فرد لديه ميل طبيعي نحو الأنانية أو حب الذات Egoism. (Auweele, D V., 2016)

فى الحقيقة، نادرًا ما تمت مناقشة فلسفة شوبنهاور السياسية في حد ذاتها كموضوع منفصل للدراسة، وحتى في هذه الدراسات النادرة اختلفت الآراء اختلافا ملحوظا. وانقسمت هذه الآراء إلى ثلاثة فرق: ورد الفريق الأول ليقلل من شأن الأفكار السياسية لشوبنهاور،

ففي سيرة شوبنهاور الفكرية يؤكد ديفيد كارترايت David Cartwright أن موضوعه تعامل مع الشؤون السياسية بـ "اللامبالاة النسبية" Relative indifference، وبأن كل ما كتبه حول هذه المسألة يعد "مجرد فكرة متأخرة"، إذ جادل بأن شوبنهاور "تمسك بآرائه السياسية بقناعة عاطفية، وتصرف وفقًا لها متى كان ذلك مناسبًا لذلك." (Cartwright, D. E., 2010)

أما الفريق الثاني فقام بتعظيم أفكاره السياسية، ويعد ريموند مارسين Raymond Marcin، الذي تناول نظرية العدل عند شوبنهاور مثالا واضحا على ذلك؛ حيث أكد: "أن الآثار المترتبة على نظرية شوبنهاور للعدالة الأبدية في الفكر السياسي والقانوني المعاصر تعتبر شاملة بقدر ما هي عميقة." (Marcin, R., 2006) وربما يأتي أفضل دفاع عن قيمة شوبنهاور في تاريخ الفكر السياسي من روبن وينكلر Robin Winkler، الذي يقرر بأن: "فلسفة شوبنهاور ليست لا سياسية... بل هي مناهضة للسياسة". (Winkler, R., 2013)

ومن الفريق الثاني نشأ فريق ثالث قدم وجهة نظر مختلفة في إطار التركيز على العلاقة بين فلسفته للتاريخ Philosophy of History وأفكاره السياسية، فقد تم اعتبار أن شوبنهاور ناقدٌ لفكرة التقدم Progress، وخاصة هذا التقدم الذي يُنظر إليه على أنه تنمية قومية أو وطنية National Development، حيث إن صياغته للأفكار التي عارضت بشدة أفكار نيتشه (1844–1900) وهيجل (1770–1831) قد جعلت من شوبنهاور قوة موازية في الفكر الألماني في القرن التاسع عشر، فكما يقول جون جراي[1] عن شوبنهاور: "هو من هؤلاء المفكرين المعاصرين القلائل العظماء الذين عارضوا عصرهم كثيرًا." (Gray, J., 2002; Slaboch, W.,2015)

مشكلة الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن أفكار شوبنهاور المختلفة المتعلقة بالشأن السياسي، وعما إذا كانت هذه الأفكار تجد أساسا لها في فلسفته أم أنها مجرد آراء سياسية مبعثرة منفصلة عنها؟ كما تهدف الدراسة إلى معرفة الأسباب التي دفعته للدفاع عن تصور الدولة كحامية للأفراد من جهة وتفضيله للحكومة الملكية من جهة أخرى.

[1] أستاذ الفلسفة السياسية وتاريخ الفكر الإنساني في جامعة لندن للاقتصاد والعلوم السياسية

أسئلة الدراسة:

تقدم مشكلة الدراسة بعض التساؤلات المحورية، وتتمثل أبرزها فيما يلي:

١- ما الأسس الفلسفية التي قامت عليها الفلسفة السياسية لشوبنهاور؟ ولماذا لم تحظ السياسة عند شوبنهاور بقدر كاف من الاهتمام في فلسفته؟

٢- كيف وردت فلسفته السياسية؟ وهل يمكن القول إن شوبنهاور قدم نظرية سياسية متكاملة؟

٣- ما شكل ومفهوم الدولة الذي أقره شوبنهاور؟ وما أهم الآليات التي تعتمد عليها في حماية الأفراد؟

٤- ما مبادئ العقد الاجتماعي عند شوبنهاور؟ وما أهم آليات الالتزام السياسي من ناحية وآليات فصل السلطات من ناحية أخرى؟

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات العربية التي أُجريت على فلسفة شوبنهاور بوجه عام، حيث تناولت جوانب كثيرة من فلسفته سواء كان الجانب الميتافيزيقى أو الإبستمولوجي أو الأخلاقي بصورة كاملة، ولكنها أهملت الفكر السياسي في فلسفته بوجه خاص، ومن أهم تلك الدراسات ما يلي:

١- عبدالرحمن بدوي، خلاصة الفكر الأوروبي، شوبنهاور، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٤٢.

٢- أميل برهييه، تاريخ الفلسفة، القرن التاسع عشر ١٨٠٠-١٨٥٠، ترجمة، طرابيشي جورج، ج٦، دار الطليعة، بيروت، ط١، ١٩٨٥.

يوسف كرم، تاريخ الفلسفة الحديثة، دار كلمات عربية للترجمة والنشر، القاهرة، د.ت.

منهج الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على استخدام المنهج التحليلي، الذي يقوم بتقديم المفاهيم الأساسية للفكر السياسي عند شوبنهاور وكذلك تحليل مبادئه؛ من خلال نظرته للدولة والحكومة وآليات حماية الأفراد في سياق العقد الاجتماعي وأسس الالتزام السياسي تارة وذلك في إطار سن القوانين وتحقيق العدالة تارة أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، تعتمد الدراسة على المنهج المقارن؛ وذلك في سياق مقارنة أفكار شوبنهاور ببعض الأفكار السياسية التي دعى إليها كلًا من توماس هوبز من ناحية ومونتسكيو من ناحية أخرى.

خطة الدراسة:

تنقسم هذه الدراسة إلى عدة محاور متتالية، ثم يعقبهما خاتمة تورد بها أهم النتائج التي توصل إليها الباحث. وبالتالي، تبدو خطة الدراسة على النحو الآتي:

أولًا– السياسة باعتبارها نتاج ميتافيزيقا الإرادة:

١– الفيلسوف بين الفلسفة والسياسة.

٢– الأسس الفلسفية وانعكاسها في الفكر السياسي لشوبنهاور.

٣– التشاؤم الأنثروبولوجي والصراع السياسي.

ثانيًا– الطبيعة العامة للدولة:

١– أساس الدولة الطبيعية.

٢– أهداف الدولة ومهامها.

٣– قيمة الدولة الكاملة.

٤– مبادئ العقد الاجتماعي بين الالتزام الأخلاقي والالتزام السياسي.

ثالثًا– الدولة الملكية بوصفها الدولة الطبيعية:

١– الشكل الملكي للحكومة باعتباره الشكل الطبيعي للبشرية.

٢- مبدأ السيادة والملكية الوراثية.

٣- التقسيم الدستوري للسلطات.

٤- دستور الدولة باعتباره تجسيدًا للعدالة.

أولًا- السياسة باعتبارها نتاج ميتافيزيقا الإرادة:

١. الفيلسوف بين الفلسفة والسياسة:

يرى شوبنهاور أن مهمة الفيلسوف يجب أن تكون بعيدة عن السياسة، لأن المفكر الذي يكرس نفسه للإلهام بالفكري الفلسفي لا يتبقى له أي مجال للإلهام السياسي. ، بمعنى أن كل تدخل في السياسة من جانب غير الموهوبين سياسيًا فيه إفساد شديد للدولة. فإذا صار الفيلسوف عبدًا للدولة، فحينئذ سيجعل الدولة فوق الحق؛ وبالتالي يكون من نتائجه القضاء على الفلسفة. علاوة على أن الدولة مصدر ثبات، وأبغض أمر لديها هو التغيير والصيرورة، وستكون حينئذ عنيدة مقاومة لكل جدة في الفكر وكل خلق وإبداع. وفي هذا الإطار، فضَّل شوبنهاور أن يكون رجلا يحيا من أجل الفلسفة، لا رجلا يحيا من الفلسفة (عبد الرحمن بدوي، ١٩٤٢)

وفي هذا السياق، لم يكتب شوبنهاور دراسات منفردة عن السياسة، ولكن أورد كتاباته السياسية بصورة مبعثرة في معظم مؤلفاته المعروفة، ومن ثم لم ينفرد بالكتابات السياسية كمنهجية كاملة كما انفرد بها كانط وغيره. واعتبر شوبنهاور أن الدولة والعدالة والقانون والمجتمع مجرد أسماء أو أفكار مجردة لا تعني شيئًا حقيقيا، فلم يكن مهتما بالأحداث السياسية والتاريخية، حيث وضع مسافة بينه وبينها، وتكونت لديه القناعة- منذ وقت مبكر- أنه يجب الابتعاد عن السياسة، وشبهها باللهب المشتعل الذي يدفئ الحكيم، بينما يبتعد عنه حتى لا يحرقه. (Rggieri, D., n.d)

٢. الأسس الفلسفية وانعكاسها في الفكر السياسي:

لقد أُشتهر شوبنهاور بكونه "الفيلسوف المتشائم" Pessimist Philosopher و"عالم نفس الإرادة"(Young, J., 2005)

. وفي هذا السياق، فإنه قد قدم وجهين للعالم: أحدهما مادي، وهو العالم كتمثيل أو العالم كما يبدو، والآخر ميتافيزيقي، وهو العالم كما هو حقًا أو العالم كإرادة. ومن خلال هذا النموذج، قام بسد الفجوة التي كانت موجودة منذ فترة طويلة بين الأفكار الفلسفية الغربية والشرقية.(Marcin, R. B., 2020) ووصف الإرادة على أنها: "تعد بمثابة الجوهر الأعمق، وجوهر كل شيء على حدة، وكذلك جوهر الكل، حيث تظهر في كل عملية لقوى الطبيعة، وتظهر أيضًا في العمل البشري التداولي؛ إذ تختلف فقط عن بعضها البعض في درجة ظهورها، وليس في جوهر ما يظهر". (Welshman, J. N. & Janaway, C. H., 2010)

وعلاوة على ذلك، أكد أنه "يجب أن تُنسب الإرادة إلى كل ما هو غير واع وغير عضوي (Shopenhauer, A., 1907) ، وأكد على أن الإرادة "في حد ذاتها لاشعورية، لأن الوعي مشروط بالعقل، والعقل مجرد صدفة لوجودنا"(Schepnehauer, A., 1909). ومن ثم، فإن الإرادة هي جوهر الكون، ومصدر الكائنات عضوية كانت أو غير عضوية، والميل إلى الوجود أو العيش... ولاحقًا، افترض أنه نظرًا لأننا نحن البشر نعرف الإرادة فقط فيما يتعلق بتتابع الأحداث، فإن "فعل الإرادة هو- في الواقع الأقرب والأكثر تميزًا- إظهار الشيء في ذاته". (Schepnehauer, A., 1909)

بينما التمثيل أو التمثل بالنسبة له هو المعرفة، وحينما سُئل: ما هي المعرفة؟ قال: "إنها فكرة أولية وأساسية" (Schepnehauer, A., 1909).وفي هذا السياق، استخدم شوبنهاور مصطلح "فكرة" للإشارة إلى التمثيل العقلي mental representation لأي كائن أو موضوع أو حدث أو إحساس... إلخ*. وتبدأ نظرية المعرفة لشوبنهاور بملاءمتها للفكرة المركزية لمثالية كانط المتعالية، ذلك أنه يأخذ الانقسام الكانطي بين الذات والموضوع على نحو خاص، إذ يقول شوبنهاور حول الجذور الرباعية لمبدأ السبب الكافي: "إن وعينا المعرفي... ينقسم إلى موضوع وذات، ولا يحتوي على أي شيء سوى ذلك". (Wu, J., 2017)

ومن المعروف أن نقطة البداية لميتافيزيقا شوبنهاور تتمثل في نسق كانط للمثالية المتعالية transcendental idealism، كما هو موضح في مؤلفه المعنون بـ "نقد العقل الخالص"، ومن ثم فإن المثالية المتعالية لشوبنهاور تشبه مثالية كانط(Troxell, M., n.d) . ويمكن تلخيصها على النحو التالي: "كل معارفنا مشروطة بالقوانين المسبقة لعقلنا، وهي الزمان والمكان والسببية، والعالم هو تمثيلي، لأنه كذلك على أساس ذاتي وشرطي". ومن هنا يقول شوبنهاور: "إن عالم الأشياء هو تمثيل وبقاء، ولهذا السبب هو مرتبط كليًا ودائمًا بالموضوع، وبعبارة أخرى إنه يتمتع بالمثالية المتسامية" (Wu, J., 2017)

ويدمج شوبنهاور رؤيته لمبدأ السبب الكافي في النظام الميتافيزيقي لعمله الرئيسي "العالم كإرادة وتمثلا"، حيث يرى- مثل كانط- أن التمثيلات تتشكل دائمًا من خلال أشكال إدراكنا(Troxell, M., n.d) ومن ثم فإن الطبيعة العميقة (القوة الكامنة) لكل تمثيل وأيضًا للعالم ككل تتمثل في الإرادة، وكل تمثيل هو تجسيد للإرادة. وباختصار، تعتبر الإرادة هي الشيء في حد ذاته(Troxell, M., n.d)

٣- التشاؤم الأنثروبولوجي والصراع السياسي:

يرفض شوبنهاور بوضوح التفاؤل الميتافيزيقي metaphysical optimism، حيث اقترح بديله التشاؤم الميتافيزيقي metaphysical pessimism، فكل من العالم الطبيعي والوجود البشري بلا هدف وغير قابل للتحكم أو السيطرة. (Slaboch, W., 2015)

ويعتبر تشاؤم شوبنهاور هو السمة الأكثر شهرة في فلسفته، وغالبًا ما يُشار إليه على أنه فيلسوف التشاؤم. وتنبع رؤية شوبنهاور المتشائمة من وصفه للطبيعة الداخلية للعالم كسعي أعمى بلا هدف؛ لأن الإرادة ليس لها هدف أو غرض؛ وإرضائها أمرًا مستحيلًا. وتجسد الإرادة نفسها في تسلسل هرمي للتدرجات من الحياة غير العضوية إلى الحياة العضوية، وكل درجة من تصنيف الإرادة تتميز بالسعي المتواصل insatiable striving. وبالإضافة إلى ذلك، تشارك كل قوة من قوى الطبيعة وكل صورة عضوية للطبيعة في الصراع للاستيلاء على المادة من القوى أو الكائنات الحية الأخرى، وهكذا يتسم الوجود بالصراع conflict والنزاع (Troxell, M., n.d) ويعتقد شوبنهاور أن طبيعتنا ككائنات راغبة تؤدي حتمًا إلى المعاناة، وأن الحياة المحتوية على المعاناة أسوأ من اللاوجود.

وبناءً على ذلك، يمكن تحديد العلاقة التي يمكن تأسيسها بين الأنثروبولوجيا الفلسفية والفلسفة السياسية على أساس من شقين: يتمثل الشق الأول في افتراض أن أي تصور للسياسة تسبقه رؤية معينة للطبيعة البشرية، حيث يمكن من خلالها صياغة الفئات الأساسية التي من شأنها أن تنظم التعايش بين الأفراد و (الدولة)، وربما كان مثال توماس هوبز مثالا جيدا على ذلك. بينما يكمن الشق الثاني في أن النظرية السياسية لا تفترض فقط الطبيعة البشرية التي تقوم عليها، ولكنها تميل أيضًا إلى الإشارة إلى رؤية الإنسان التي ترغب في الحصول على التعزيز السياسي، وخاصة نظرية الدولة التي تعد بمثابة اقتراح يُحدد على أساس الفئات السياسية من جهة، ونمط إنتاج البشر من جهة أخرى.

ويعتبر التشاؤم الأنثروبولوجي لشوبنهاور بمثابة رؤية سلبية للطبيعة البشرية (أعمق من تلك الخاصة بالشر الراديكالي عند كانط) (Irene McMullin, 2013) ، والتي من شأنها أن تحدد كلاً من أخلاقه والرحمة في فلسفته السياسية. ومن ثم تجمع فلسفته بين عناصر من تقاليد مختلفة للفكر السياسي الحديث. ومن خلال التشاؤم الأنثروبولوجي تظهر القضية التي تدافع عن الشر والأنانية الفطرية للبشر، والتي تساوي بين الطبيعة البشرية وطبيعة الوحوش البرية، كما يظهر في النص التالي:

للتعرف على ماهية الإنسان حقًا من وجهة نظر أخلاقية، يجب على المرء أن يقرأ التاريخ الإجرامي وأوصاف حالات الفوضى، وهؤلاء الآلاف من الأفراد الذين يجتمعون علنا في علاقة سلمية، حيث يمكن اعتبارهم عددًا كبيرًا من النمور والذئاب، التي يتم تأمينها بواسطة أداة حماية قوية (Irene McMullin, 2013)

وقد يكون من المفيد الإشارة إلى السياق الذي أُدرج فيه النص المذكور، لأنه يعطي أهمية أكبر للمسألة الواردة فيه– والمتمثلة في حقيقة الطبيعة البشرية– إذ تم إيجادها في القسم المعنون بـ "رأي متشكك" في أساس الأخلاق، إذ يؤكد شوبنهاور أن الطريقة الوحيدة لإبقاء الإنسانية تحت السيطرة والتحكم تكمن في الحماية التي تفرضها الدولة، بحيث تكون الأنثروبولوجيا التي تعتبر البشر نمورا وذئابا (الإنسان ذئب لأخيه الإنسان) داعمة لنظرية سياسية، تحدد مؤسسة الدولة من خلالها دورها التوجيهي والعقابي.

ويأتي أحد الأسباب الرئيسية لهذا التشاؤم الأنثروبولوجي من القضية الميتافيزيقية التي تحدد جسم الإنسان بهذه الإرادة الكلية، وهو ما يحول الفرد إلى موضوع متشابك ومعقد من القوى والعواطف والميول، وبفضل هذه الإرادة يصبح كائنا يميل دائمًا إلى إشباع هذه الميول، إلا في الحالات التي يتم فيها منح الذات عقلًا قويًا قادرًا على السيطرة على هذه الإرادة وقمعه؛ حيث يتجلى في جسده المجال الذي قد يصل في أقصى حدوده أن يصبح زاهداً ، ويقول في هذا الإطار: "الإرادة، في حد ذاتها، تشكل الجوهر الداخلي الحقيقي وغير القابل للتدمير للإنسان؛ ومع ذلك فهي نفسها غير واعية" (Schopenhauer, A., 2010)

ونظرًا لأن العالم هو نتيجة تناقض أبدي بسبب تكوينه المزدوج، فتم النظر في نظرية شوبنهاور السياسية من خلال ملاحظة الجانب التمثيلي – الظاهري أو الرمزي – الذي يتعلق بالعالم كما يبدو؛ والجانب الميتافيزيقي وهو الجوهري والواقعي. وبالتالي، تم تحديد خطابًا سياسيًا مزدوجًا في سياسة شوبنهاور يطلق عليه "المانوية السياسية"Political Manichaeism. ولا يُقصد به أن يكون صراعًا

بين الخير والشر، بل هو استعارة لتحديد انقسام غير قابل للاختزال بين مستويين في نظريته السياسية، إذ يضع أساس التمييز بين السياسة كتمثيل والسياسة كإراداة من جهة. (Rggieri, D., n.d)

ومن جهة أخرى، ترتكز نظرية شوبنهاور السياسية على القضايا الأخلاقية وتتفرع إلى فلسفة القانون ونظرية العدالة، حيث كتب في مخطوطاته أن "مفهوم الحق أو الصواب أخلاقي بشكل صحيح"، يعني حرفيًا أن "ملكية الفرد للإرادة في ظهورها الفينومولوجي يكمن في عدم إنكار الإرادة في أجساد أخرى، بحيث يتضرر الفرد؛ عندما يكون تأكيده هو نفي إرادة أخرى مضمّنة". وتعتبر نظرية الصواب أو الحق بمثابة "قالب أخلاقي منعكس"، إذ تتعامل مع "إتيان خطأ بشخص ما" أو "معاناة الآخرين من الخطأ". بمعنى آخر، التسبب في الحزن والمعاناة، مع حماية الأفراد من "معاناتهم من الخطأ من قبل الآخرين" (Rggieri, D., n.d)

وعلاوة على ذلك، تعتبر السياسة بمثابة نوع خاص من الفن art، فن إدارة الطبيعة الأصلية لجوهرنا. فوفقًا لشوبنهاور، تتميز الدولة الحقيقية Authentic State في طبيعتها بقوتها force وقدرتها might، ثم تنيب الحكومة بالقانون من خلال إضفاء الشرعية Legitimation في وظيفة جديدة لها، بحيث تكون المهمة الأساسية للنظام السياسي هي الخضوع والاستسلام، ثم استعباد القدرة الفيزيائية للعقل. العقلانية، إذن، هي الاسم الجديد الذي يحكم الفوضى والتعددية. وتعتبر أكثر التصرفات والنزعات الداخلية في الطبيعة البشرية هي في الواقع العقل والعقلانية، أعني الرأس الذي يقود الجسد. وعلى هذا النحو، ربما يكون من المفيد استدعاء الغطاء الأصلي للرأس، حيث يتم تمثيل الملك Monarch كرئيس لمجموعة من الأشخاص في دولة ملكية (Rggieri, D., n.d)

ثانيًا– الطبيعة العامة للدولة:

١– أساس الدولة الطبيعية:

لقد أثبت شوبنهاور في عمله الرئيسي أن الدولة في جوهرها مجرد مؤسسة موجودة بغرض حماية أعضائها من الهجوم الخارجي أو الانشقاق الداخلي. ويترتب على ذلك أن الأساس النهائي الذي يجب أن تقوم عليه الدولة هو النقص المعترف به للحق Right في الجنس البشري، فإذا كان هناك حق، فلن يفكر أحد في وجود دولة، لأن لا أحد يخشى المساس بحقوقه.

وفي هذا السياق، يقول شوبنهاور: "لو كان من الصواب أن يُحكم العالم، لكان الرجل قد فعل ما يكفي في بناء منزله، ولن يحتاج إلى حماية أخرى غير حق امتلاكه، وهو أمر بديهي". ولكن بما أن الباطل أو الخطأ Wrong هو أمر اليوم، "فمن الضروري أن يكون الرجل الذي بنى منزله قادرًا أيضًا على حمايته، وإلا فإن حقه غير مكتمل بحكم الواقع للمعتدي... ويبدو أن هوبز قد بدأ هذا المفهوم عن الحق، بخلاف حق الرب الصالح في كل شيء، إذ لا يعتمد إلا على قدرته المطلقة." ((Rggieri, D., n.d)

وبالتالي، فإن الدولة تعد بمثابة مؤسسة وقائية أو حماية protective institution في المقام الأول ضد عواقب الأنانية أو حب الذات Egoism- ثم ضد عواقب أنانية الآخرين- كما أشار شوبنهاور- في مخطوطاته المبكرة. (Schopenhauer, A., 2015)

وبناءً على ذلك، يكمن أساس الدولة في الأنانية العقلانية rational egoism، حيث نظر شوبنهاور إلى وظيفتها الحمائية البحتة. ويتمثل السبب الذي من أجله قد وجدت الدولة في الدفاع عن الأفراد أمام الأخطاء التي تقع على بأيدي الأفراد أو الدول الأخرى؛ ولتوفير بعض الحماية ضد الضرر الناجم عن الطبيعة من خلال التقسيم الدستوري للسلطات. وهكذا فبدلاً من الاعتماد على قدرة الدولة على ضبط النفس، فإنها توفر الحماية ضد نفسها. (Schepnehauer, A., 1909)

ويعني هذا أن أي فرد سيعطي الأولوية لسعادته الخاصة على سعادة الآخرين، حيث يقول: "كل فرد يجعل نفسه في مركز العالم، إنه يأخذ وجوده ومصالحه على أن لهما الأسبقية على الآخرين". وبالنظر لكونها حالتنا الطبيعية، يعتبر شوبنهاور أن الظلم هو الشرط الأصلي الملازم لكل فرد، وذلك عندما تكون بنية عمل الفرد ممتدة لتأكيد الإرادة التي تظهر في جسده لدرجة تصبح فيها نفيًا للإرادة التي تظهر في جسد شخص آخر. ونتيجة لذلك، يرى شوبنهاور أن العدل ليس أكثر من إنكار الظلم، لكنه يعترف بنفس القدر أنه حتى في حالة الطبيعة، هناك بعض التقارب الطبيعي تجاه العدل، إذ أن: "كل الهمجيين أو البربريين يعرفون العدل والظلم، فقد يكون لديهم القليل ليقولوه عن ذلك بشكل تجريدي، لكن العدل والظلم يتميزان جيدًا في الشعور- في بعض الأحيان- بدقة شديدة". وفي (العالم إرادة وتمثلا)، يشرح شوبنهاور هذا من منظور غريزي أو فطري Innate- وإن كان ضعيفًا- بأن "الجاني والضحية يختلفان بالتأكيد في المظاهر، ولكنهما متطابقان في حد ذاتهما". لذلك، تجادل ميتافيزيقيا شوبنهاور بأن جميع الأفراد هم مظاهر لإرادة غير منظمة amorphous will، ولا يبدو التمييز بين هؤلاء الأفراد أمرا سهلا.

وعلى هذا النحو، تعتبر نظرية الدولة بمثابة قلب فلسفة شوبنهاور السياسية، إذ تتشكل في حوار مع القانون الطبيعي الكلاسيكي والتعاقدي، حيث يمكن إثبات أصل الظلم-- أي الميل المفرط لإرادة كل فرد لتأكيد ذاته. ففي الدولة الطبيعية المفترضة للإنسانية، سيتم إنشاء مؤسسة حكومية من حيث المنفعة والحماية، التي يعبر بها شوبنهاور عن إحدى الأفكار المحورية لليبرالية، والتي تجعل الدولة أداة لحماية الحقوق الطبيعية للأفراد. وفي هذا الإطار، يحدد أن:

> السبب المشترك لجميع هؤلاء الأفراد- والذي يسمح لهم بالمعرفة ليس فقط حالة معينة- مثل الحيوانات- ولكن على الكل أن يقدروا مصدر تلك المعاناة ويفكروا في وسائل تقليصه، أو القضاء عليه بقدر الإمكان بواسطة تضحية مشتركة، والتي مع ذلك يتم تعويضها بالمنفعة العامة التي تأتي منها... ومن أجل التخفيف من المعاناة التي تمتد إلى الجميع وتوزيعها بشكل عادل قدر الإمكان، فإن أفضل طريقة ممكنة هي تجنب ألم معاناة الظلم؛ من خلال جعل الجميع يتخلون عن المتعة التي تم الحصول عليها من خلال عمل غير عادل. ويعني هذا أن تكون تنظم الأنانية بشكل منهجي؛ وذلك بواسطة استخدام العقل والتخلي عن وجهة نظره أحادية الجانب، ويتجلى هذا في عقد الدولة أو القانون. (Schepnehauer, A., 1909; Alonso, J. D. M., 2014)

وبهذه الطريقة يوصف أصل الدولة بأنه عقد قائم على العقل، إذ يعارض العواقب الشديدة للأنانية البشرية. وبطريقة معينة تفرض الدولة موقفًا غير أناني، وذلك في ضوء التخلي عن وجهة النظر أحادية الجانب. ويشبه هذا أخلاق الشفقة والتعاطف، على الرغم من أن شوبنهاور أكد عى التمييز بين الأخلاق ومصير الدولة، إذ لديهما قواسم مشتركة مع العدو في القتال ومواجهة الأنانية. ففي حالة الدولة تكون الوسيلة هي الأنانية المعممة،أي أنانية الكل ضد الفرد؛ أي أن الوسيلة هي الخوف. وعلى الرغم من حقيقة أنه لا توجد صياغة صريحة لعقد الدولة، يؤكد شوبنهاور خضوع جميع المواطنين للقانون، ويشير هذا بشكل أساسي إلى قانون العقوبات؛ لأن هدف الدولة هو تجنب الظلم من خلال الدوافع المضادة التي يتبعها عقوبات.

ومن هذا المنظور، فإن الدولة هي قالب متقن من الأنانية العقلانية والمتراكمة لكل من يدرك نفسه. وبالتالي؛ وُضعت حماية حقوق الجميع في أيدي قوة تفوق بلا حدود سلطة الفرد، حيث تجبره على احترام حقوق الآخرين. ومن ثم؛ توجد الدولة كنتيجة لأنانية الإنسان وحب ذاته -عن طريق الاتفاق بين المواطنين الأفراد- بهدف توفير الحماية بغض النظر عن مدى رغبتنا في أن نكون غير مقيدين شخصيًا.

وبالتالي سيدرك البشر الخطر الذي تشكله أنانية الآخرين، ويوافقون على حظر الأخطاء لصالح الأمن الشخصي، علاوة على أن إدراكنا المجرد بأن الوجود في الدولة الطبيعية سيكون محفوفًا بالمخاطر، وهو الأمر الذي سيجعل شكل الحماية المتفق عليه جماعيًا أمرًا مرغوبًا فيه. (Schopenhauer, A., 1995)

وفي هذا الإطار، فإن الدور الحمائي Protective Role للدولة يجب أن يُنظر إلى أحد جوانبه على أنه أخلاقي- إلى حد ما- وبأي شكل من الأشكال، وذلك استنادًا إلى منعها الخطأ ضد الجميع، فلا تعمل الدولة على حظر الخطأ لمجرد أنه خطأ. بل تستند الحماية التي توفرها الدولة بالكامل على المصلحة الذاتية الجماعية للمواطنين، بحيث لا تكون الدولة بأي حال من الأحوال موجهة ضد الأنانية، ولكن فقط ضد العواقب الضارة للأنانية الناشئة عن نتاج الأفراد الأنانيين بشكل متبادل؛ إذ تؤثر عليهم وعلى وجودهم الخير. (Schopenhauer, A., 2010; Jordan, N.,2009)

٢. أهداف الدولة ومهامها:

لقد استشهد شوبنهاور بقول أرسطو في السياسة بأن: "الهدف النهائي للدولة يكمن في الحياة الجيدة... التي نعني بها حياة سعيدة ومشرفة". (Aristotle, Politics, Trans, 2013) وعلاوة على ذلك، أعطى هوبز وصفًا صحيحًا تمامًا وغير قابل للاستثناء لأصل ووظيفة الدولة، كما تم وصفها أيضًا في الأساس القديم لجميع قوانين الدولة ونظامها، حيث أكد أنه: "يجب أن يكون الأمن العام هو القانون الأول" (Hobbes, Thomas, Leviathan, 2017). فعندما تحقق الدولة هدفها بالكامل، ستقدم المظهر نفسه الذي كان متوقعًا؛ إذا كانت العدالة الكاملة تحكم تصرفات الجميع. وفي ضوء هذا التصور، فإن كليهما يبرر الحاجة إلى الدولة كمؤسسة قائمة على تصور الإنسان على أنه أناني. ويعد هذا تدعيمًا للتصور السلبي للإنسان، كما لو كان فلسفة سياسية تصحيحية أو تعويضية لأنثروبولوجيا متشائمة.

وتعتبر توقعات شوبنهاور عن الدولة بسيطة إلى حد ما؛ حيث يدعي أن هدفها الوحيد هو حماية الأفراد من بعضهم البعض تارة، وحماية الكل من الأعداء الخارجيين تارة أخرى. وعلاوة على ذلك، يؤكد أنه لا يمكن القضاء على المعارضة الداخلية بالكامل، وحيثما يتم خنقها، فإن خطر نشوب صراع عبر الحدود لا يكون بعيدًا أبدًا. وبطريقة تذكرنا بهوبز، يطلب شوبنهاور التفكير فيما يمكن أن يحدث،

إذا تم تنحية القوة القسرية للدولة جانبًا، ويصر على أن "كل رجل مفكر، سوف يرتد في المشهد المتوقع". ولكن بعيدًا عن توفير النظام والاستقرار فليس هناك الكثير مما تستطيع الدولة فعله، أو يجب أن تفعله. وفي الواقع، يبدو أن شوبنهاور يتفق مع إدموند بيرك Edmund Burke (١٧٢٩-١٧٩٧)، الذي أعلن أن "سلطة الحكومة تتبلور في منع الكثير من الشرور"، لكنه أكد أنه لا يمكن أن تفعل سوى القليل جدًا من الخير الإيجابي Positive Good. (Slaboch, W., 2015; Burke, E., 1981)

ويؤكد شوبنهاور أن الدولة تكون بعيدة كل البعد عن كونها موجَّهة ضد الأنانية بشكل عام. وعلى هذا النحو، فإن العكس هو الصحيح. ففي الواقع تنشأ الدولة من أنانية جماعية تراكمية تدرك نفسها تمامًا على هذا النحو، وتنطلق بشكل منهجي من وجهة نظر أحادية الجانب One-Sided إلى تلك الكلية، حيث يتم إنشاء الدولة في ظل الافتراض الصحيح بأن الأخلاق الخالصة أو البحتة Pure Morality؛ أي الفعل الشرعي الصحيح القائم على أسس أخلاقية لا يمكن توقعها، وبخلاف ذلك بالطبع ستكون الدولة نفسها غير ضرورية تمامًا. لذا، فإن الدولة في سعيها لتعزيز الصالح العام، فهي ليست موجهة ضد الأنانية فقط بل ضد الآثار الضارة للأنانية، والتي تنبثق من عداء الأفراد الأنانيين وتؤثر عليهم جميعًا بشكل متبادل، مما يضر مصلحتهم.

وفي هذا الصدد، يقول شوبنهاور: "إذا كانت الحالة الأساسية الأولى تتعامل مع معاناة الظلم، فإن الحالة الثانية تتعامل مع ارتكابها". (Schopenhauer, A., 2015) لذلك يجادل شوبنهاور بقانون جنائي كوسيلة إستراتيجية لردع الجريمة والعنف والظلم، وهو الأمر الذي لا يمكن تحققه إلا داخل الدولة كحق في المعاقبة وهو قانون إيجابي. وعلى هذا النحو، تكمن الأهداف الرئيسية للدولة في: الحماية الموجهة إلى الخارج؛ إذ تتعامل، من جهة أولى، مع الحماية ضد القوى الطبيعية وهذه هي الشرعية الدولية للقانون الطبيعي. ومن جهة ثانية، هناك الحماية الموجهة إلى الداخل؛ أي إلى حماية أعضاء الدولة ضد بعضهم البعض، وبالتالي حماية القانون الخاص، لكن منح هذه الحماية المزدوجة يُولد الحاجة إلى حماية ثالثة تتجسد في الحماية ضد الرئيس أو الحاكم، وبالتالي ضمان القانون المدني Civil Law من جهة.

ومن جهة أخرى، يعتبر الفارق الكبير بين القانون الداخلي والخارجي وبين الدولة والقانون الأخلاقي واضحًا جدًا؛ فإن مهمة الدولة تتمثل في أن تتحقق العدالة لكل فرد؛ إذ تعتبر البشر كائنات سلبية، وبالتالي لا تأخذ في الاعتبار أي شيء سوى أفعالهم. في حين أن القانون الأخلاقي يتطلع إلى الإرادة بدلاً من الفعل، هذا من ناحية (Schopenhauer, A, 2010) ومن ناحية أخرى، تعتبر العدالة

في حد ذاتها عاجزة، وذلك بحكم قواعد القوة الطبيعية. ولدمج القوة للعدالة، بحيث تُحكم العدالة بالقوة، فإن هذه تعد مشكلة حنكة الدولة أو مؤهلات رجل الدولة statesmanship، وهي بالتأكيد مهمة ذات ثقل. وسوف يدرك ما إذا كان المرء يفكر فيما تتداخل فيه الأنانية اللامحدودة Boundless Egoism في كل قلب بشري تقريبًا، والذي يرتبط في أغلب الأحيان بمخزون متراكم من الكراهية والحقد وتعمد الأذى. ويضاف إلى هذا أنه من المفترض أن يتم احتواء ملايين عديدة من الأفراد الذين تم تشكيلهم- على هذا النحو- في حدود السلام والاستقرار والقانون والنظام.

كما يحق بالطبع لكل شخص- في الأصل- أن يقول لأي شخص آخر "ما أنت عليه هو ما أنا عليه أيضًا!". وعندما يتم النظر في هذا الأمر بشكل صحيح؛ فإنه يجب أن يتفاجأ المرء من أن كل شيء لايزال يحدث بشكل عام بهدوء وسلم، وبصورة قانونية ومنظمة، إنها أجهزة الدولة وحدها التي تحقق ذلك، لأن القوة الجسدية/ المادية physical force فقط هي القادرة دائمًا على التصرف بشكل مباشر؛ ذلك أن الناس قد اعترفوا بها، وقبلوا بها واحترموا قراراتها. فإذا كان من أجل إقناع أنفسنا بهذا من خلال التجربة، كان علينا أن نزيل كل إكراه ونقدمها بوضوح، وتأكيدها بالعقل وبعض مفاهيم العدالة. لذلك يشير شوبنهاور إلى أن:

> القوة المادية وحدها قادرة على اكتساب الاحترام، لكن هذه القوة هي في الأصل مع الجماهير التي يصاحبها الجهل والغباء بل وتنحو للظلم. وبناءً على ذلك، فإن مهمة القيادة السياسية للدولة Statecraft- في ظل هذه الظروف الصعبة للغاية- تتمثل في إخضاع القوة الجسدية للذكاء Intelligence والتفوق والسمو الفكري Intellectual Superiority وتوظيفها في خدمتهم. ومع ذلك، فإن هذا التفوق نفسه لا يقترن بالعدالة والنيات الحسنة. فعندما تنجح، تكون النتيجة أن الدولة المبنية على هذا النحو تتكون من مخادعين ومضللين. إلا أن ذلك يجابه من خلال التقدم في ذكاء الجماهير، وهو ما يؤدي في نهاية المطاف إلى الثورة، هذا من ناحية. من ناحية أخرى، إذا كان الذكاء مصحوبًا بالعدل والنيات الحسنة، فإن هناك دولة كاملة Perfect State وفقًا لمتطلبات الشؤون الإنسانية بشكل عام. وهو من الملائم جدًا لهذا الأمر إذا لم تكن العدالة والنيات الحسنة حاضرة فحسب، بل يمكن التحقق منها أيضًا وعرضها علنًا، بحيث يخضعون أنفسهم للمساءلة والرقابة العامة. ومع ذلك، يجب تجنب استخدام السلطة المركزية للدولة بأكملها... حيث يتم التقليل من السلطة

والقوات العسكرية من خلال المشاركة الناتجة من قبل الكثيرين، كما هو الحال دائمًا تقريبًا مع الدولة الجمهورية. وبالتالي، تكمن أسمى مهمة للقيادة السياسية للدولة في تلبية جميع هذه المتطلبات من خلال شكل الدولة. ومع ذلك – وفي الواقع – يجب أيضًا أن تأخذ في الاعتبار الأشخاص المعينين بصفاتهم الوطنية National Qualities باعتبارهم المادة الخامRaw Material، التي سيكون لتركيبها دائمًا تأثير كبير على اكتمال العمل. (Schopenhauer, A., 2010)

وسوف يتم الوصول إلى هذا الأمر في رأيه، إذا نجحت القيادة السياسية في حل مشكلتها إلى الحد الذي يظل فيه أقل قدر ممكن من الظلم في المجتمع؛ ذلك أن الهدف المثالي هو أن يحدث هذا بالكامل دون أي أثر، وهو ما لا يمكن تحقيقه إلا تقريبًا، "ذلك أنه ما إن يتم تحديد الخطأ من جانب، حتى يتسلل مرة أخرى إلى الجانب الآخر، فالظلم كامن في أعماق الطبيعة البشرية." (Schopenhauer, A.,2010) يحاول المرء تحقيق هذا الهدف في رأيه من خلال الشكل الاصطناعي للدستور، ومع ذلك، يظل هذا بمثابة خط تقارب بالفعل؛ فالمفاهيم الثابتة لا تستنفذ أبدًا جميع الحالات المحددة، ولا يمكن إرجاعها إلى ما هو فردي.

وبالإضافة إلى ذلك، تعد محاولات إعادة تشكيل العالم من خلال إعادة تنظيم المؤسسات غير مجدية، فكما يصر شوبنهاور: "الجهود المتواصلة لإبعاد المعاناة لا تحقق شيئًا أكثر من تغيير في شكلها" (Schopenhauer, A., 2010). ويمكن الحصول عليها الآن بقيمة بسيطة وفئات عديدة، بحيث ستكون حياة الطبقات المتواضعة قد اكتسبت بشكل كبير الرفاهية والخير، وهي متاحة لهم بالفعل، وإذا نجحت الحكومة في التخفيف من شقاء واحد، فستظهر رغبات وآلام جديدة لتحل محل الرغبات القديمة.

ذلك يعني أن "الافتقار إلى الشر والمعاناة من شأنه أن يفسح المجال للملل Boredom، الذي من شأنه أن يبقينا نعاني بنفس القدر من أي وقت مضى". وبعبارة أخرى، لا يمكن للدولة أبدًا القضاء على شقاء الوجود Misery of Existence، حتى لو استطاعت أن تقلل من المعاناة التي تنجم عن الحاجة، فإن الملل سينشأ ببساطة ليحل محل هذا الشر الآخر، بحيث تكون السعادة التي نراها في العالم سطحية، وتعد هذه السعادة المزعومة– في جوهرها– بمثابة "شيء أجوف ومخادع وضعيف وبائس، ولا يمكن لأي من الدساتير أو الأنظمة القانونية أو المحركات البخارية أو التلجرافات أن تصنع أو تقدم أي شيء منها" (Schopenhauer, A., 2010; Auweele, D. V., 2016)

وفضًلا عن ذلك، فإن هذا الأساس لن يحدد فقط الطبيعة الصحيحة للفرد، ولكن سيكون له تأثير ضمني على الذات، لأنه يتجاوز تأكيد جسد الفرد، حيث يمكن أن يؤدي تأكيد إرادة المرء إلى إنكارها من شخص آخر؛ أي ينتج عنه ضرر أو ظلم. ويتم الجمع بين هذه الميزة للجوهر الإرادي للطبيعة البشرية مع نقطة أخرى تتعلق بمجال التمثيل لإثارة مفهوم الأنانية الذي يعتبره شوبنهاور أحد العقبات الرئيسية أمام الأخلاق. ولا شك أن الأنانية لها عنصر إرادي واضح، ذلك أن كل غرور بشري فردي يتشكل- وفقًا لميتافيزيقا شوبنهاور- تجسيدًا للإرادة وللقوة التي تهيمن على العالم.

٣. قيمة الدولة الكاملة:

يدرك شوبنهاور أن الدولة الكاملة تتطلب الكمال الإنسانيperfect humanity، حيث يسعد كل فرد بالتضحية بمصالحه من أجل الدولة، إذ يقول: "لإيجاد دولة كاملة، يجب أن تبدأ بخلق كائنات تسمح طبيعتها لهم جميعًا بالتضحية بالمصالح الشخصية؛ وذلك من أجل الصالح العام Public Good" (Auweele, D. V., 2016) وبالتالي، يجب أن يتم تشكيل الدولة بطريقة تجعلها توجه أنانية الأفراد إلى أفضل اتجاه ممكن، ولا تفترض بسذاجة أن البشر سيتصرفون بطريقة أخلاقية أو قانونية. أضف إلى ذلك، رؤيته الخاصة بأن الدولة الكاملة "توحد كل قوى الإنسانية في حد ذاتها" وتنجح في "إزالة كل أنواع الشر في النهاية؛ لتحقيق شيء يقترب من اليوتوبيا" (Auweele, D. V., 2016). ولكن يؤكد شوبنهاور أيضًا "أن الدولة لاتزال بعيدة جدًا عن هذا الهدف، فلا يزال هناك شرور لا تعد ولا تحصى، كما أنها ضرورية للغاية في الحياة" (Auweele, D. V., 2016). وحتى ذلك الحين، يمكن تحقيق شيء ما من خلال وجود أسرة واحدة لا تنفصل مصلحتها عن مصلحة الدولة؛ حتى لا يتمكنوا من تعزيز أحدهما دون الآخر- على الأقل- فيما يتعلق بالقضايا الأكثر أهمية، مما يعطي الملكية الوراثية ميزتها وقوتها. (Schopenhauer, A., 2010)

وفي ضوء هذا التصور، تتضح الآلية التي تحاول الأنانية المسلحة بالعقل تجنب سلبياتها، والعواقب التي تأتي بنتائج عكسية عليها، كما يرى جميع الأفراد مصلحة الجميع وخيرهم لأنهم يرون أنها تشتمل على مصالحهم الخاصة. وإذا حققت الدولة هدفها بالكامل، فإنها ستوحد كل قوى الإنسانية في ذاتها وستعرف- إذا جاز التعبير- كيفية جعل بقية القوى الطبيعية مفيدة. وفي النهاية "سيتم إزالة جميع أنواع الشر، لإحداث شيء يقترب من المدينة الفاضلة... وبالطبع ليست الدولة بعيدة جدًا عن هذا الهدف فحسب، بل ستظل هناك

شرور لا حصر لها وهي ضرورية للحياة. مما يعني أن الدولة لن تلغي الخلافات بين الأفراد بشكل كامل، فبعد أن يتم القضاء على الخلافات في الأمور الأساسية والكبيرة، سيستمرون في إثارة غضبهم في الأمور الثانوية والصغيرة. (Schopenhauer, A., 2010)

وخلاصة القول، تعتبر الدولة الطبيعية بمثابة دولة ظلم، إذ يسعى التشريع والقانون العام إلى تخفيف ذلك الظلم، وإذا ما نجحت الدولة في ذلك، فإن الزيادة السكانية ستخلق شرًا رهيبًا. أما بالنسبة لقيمة الدولة في الفكر السياسي لشوبنهاور، فمن الواضح أنها كهيئة عامة، لا يمكن أن يكون لها نوع من القيمة التحولية transformative value التي تمتلكها تلك الحالات الجديرة بالاهتمام، والتي يمكن تحقيقها في الحياة مثل: التخلي عن الإرادةresignation of the will (استقالة الإرادة) أو التأمل الجمالي aesthetic contemplation، وربما يتجسد الجواب على مثل هذا السؤال في تحديد قيمة الظروف الاجتماعية الناتجة عن دولة ناجحة وفعَّالة. وبالطبع، بما أن الدولة لا تجلب الفرد إلى أنواع الظروف المرتبطة بالعبقرية أو القداسة– على سبيل المثال– فإن أي قيمة تعلق على الحالة التي تحققها، ستكون بطبيعة الحال دنيوية. (Jordan, N.,2009)

وبالتالي، ترتكز القيمة الفعلية للدولة – إلى حد كبير– على الأنانية الجماعيةCollective Egoism. لذلك، فإن الدولة ذات قيمة فقط؛ بقدر ما تتمسك بالحد الأدنى من معايير السلوك، ومن ثم الوفاء بالتزاماتها بموجب العقد الاجتماعي. وعلى هذا النحو، يبدو أن قيمة أي دولة تعتمد إلى حد كبير على نجاحها، وهي مشتقة في النهاية من قيمة الشروط التي ينتج عنها النجاح، هذا من جهة. (Jordan, N.,2009)

ومن جهة أخرى، لا تعتمد قيمة الدولة كليًا على قدرتها على خدمة الإرادة الشعبية Popular Will. ففي الواقع– وفي بعض الحالات– قد تكون الدولة ذات قيمة أخلاقية على وجه التحديد، لأنها تقاوم الإرادة الشعبية، لاسيما في الحالات التي يكون فيها الدافع وراء هذه الإرادة هو الشعور بالغضب العام. وعندما تواجه الميول الأكثر انتقامًا– على سبيل المثال– فإن الدولة جيدة التكوين Well-Constituted State سوف تسترشد باعتبارات العدالة، ولا تستسلم للرغبة الشعبية في الانتقام Popular Desire، وسوف تلتزم بمطالب إجراءات العدالة، ولا تصدر سوى تلك العقوبات المنصوص عليها في القانون لجرائم معينة؛ وضمان إصدار أحكام عادلة بحق المدانين بارتكاب جرائم، ومراعاة العوامل المخففة في أثناء إصدار الأحكام، وتجنب العقوبات التعسفية أو القاسية. وعلاوة على

ذلك، كمؤسسة تأسست على عقد اجتماعي، فإن للدولة قيمة معينة في حد ذاتها تكمن في الالتزام الأخلاقي وأداء دورها وفقًا للعقد الاجتماعي، ومن ثم فإنها تؤدي واجبًا أخلاقيًا.

٤. مبادئ العقد الاجتماعي بين الالتزام الأخلاقي والالتزام السياسي

تستند نظرية شوبنهاور للالتزام السياسي –كما تأسست على العقد الاجتماعي – إلى اتفاق ضمني بين الدولة والمواطن، حيث تعد الإقامة داخل الدولة والتمتع بفوائدها بمثابة الدخول في اتفاق، إذ يحتوي هذا الاتفاق على جزء يتضمن التعهد بطاعة القانون. وبالتالي، سيُنظر إلى العقد الاجتماعي بوصفه عقدًا منطقيًا، وليس باعتباره الأساس التاريخي للدولة. (Copleston, F., 1946; Schopenhauer, A., 2010; Schopenhauer, A., 2015)

وفي هذا الصدد، سيتم اعتبار أصل العقد الاجتماعي– الماثل في القانون– مرتبطا بالتنازل عن اللذة الناشئة من الأنانية المتسببة في الظلم. وقد وجد شوبنهاور هذا الافتراض السياسي الأول في جمهورية أفلاطون وعند هوبز وسبينوزا وروسو؛ إذ يرى أن تحقيق الغرض من الدولة ماثل في "الوجود الجيد للجميع"؛ أي كعهد يضمن الحماية. وتتمثل آلية تحقيق ذلك في العقد السياسي أو القانون، إذ تم ابتكار هذه الآلية بسهولة وإتقانها تدريجيًا من قبل الأنانية وحب الذات، والتي باستخدام العقل تخلت بشكل منهجي عن وجهة نظرتها الأحادية.(Rggieri, D., n.d)

وبناءً على ذلك، يمكننا تحديد ما تقترحه مبادئ نظرية العقد الاجتماعي الخاصة بشوبنهاور، حول العلاقة بين الاعتبارات السياسية والأخلاقية في فكره السياسي بشكل عام. فمن المعروف أن الباطل أو الخطأ بالنسبة لشوبنهاور يمكن إلحاقه بالعنف أو بالدهاء، وأكثر أشكال هذا الأخير شيوعًا هو الكذب. وفي هذا السياق نجده يزعم بأن العقد المكسور broken contract هو أكمل كذبة؛ لأن العقد هو بيان لما قد يتوقعه كل طرف من الأطراف الأخرى: إذا لم يكن لدينا أي نية للالتزام بالتزاماتنا بموجب شروط الاتفاقية، فإننا نوفر للآخر دافعًا خاطئًا للتصرف وفقًا لما لدينا من تمنيات. يقول شوبنهاور:

> ومع ذلك، فإن أكمل كذبة هي العقد المكسور، حيث إنه تم العثور على الشروط المذكورة هنا بشكل كامل وواضح معًا؛ فمن خلال إبرام العقد، سنجد الأداء الموعود للشخص الآخر هو الدافع المباشر والمعترف به للأداء الذي يحدث الآن، حيث يتم تبادل

الوعود بشكل متعمد ورسمي، ومن المفترض أن حقيقة البنود والمسائل الواردة في العقد تخضع لسلطة كل طرف. فإذا قام الآخر بخرق العقد، فقد قام بخداعي، واستبداله بدوافع وهمية فقط – على حد علمي – فحينئذ قد وجه إرادتي وفقًا لنيته، ووسّع سلطة إرادته إلى شخص آخر. ومن هنا فقد ارتكب كذبة وخطأ كاملًا. وعلى هذا يجب أن تستند الدولة إلى الشرعية الأخلاقية وصحة العقود (Schopenhauer, A., 2010; Jordan, N.,2009)

وهكذا فإن العقد ليس مجرد ترتيب ملائم أو مؤسسة أخلاقية كاملة، حيث يعد خرقها المتعمد أكمل كذبة تحمل إلحاق الخطأ بالطرف الآخر. وهذا بالطبع يضيف بعدًا أخلاقيًا للنظرية السياسية عند شوبنهاور، لأنه إذا تم تأسيس الدولة على عقد، فيبدو أنه على الرغم من عدم وجود اختصاص أخلاقي لها، فإنها مع ذلك لها أساس أخلاقي. لهذا السبب، من العدل أن نقول: إنه على الرغم من أساسها في الأنانية وحب الذات، وبحكم نوع المؤسسة التي تقوم عليها الدولة، فإن قوانينها وقراراتها تتمتع بشرعية أخلاقية معينة.

الواجب هو طاعة الدولة، حيث أن أداء المرء لواجباته كمواطن يشكل التزامًا أخلاقيًا، فالحقيقة هي أنه لا يزال العقد القائم على حب الذات ملزمًا من الناحية الأخلاقية، وبالتالي فأي انتهاك له يظل أمرا خاطئا. وبالتالي، فإن عدم تنفيذ المرء لواجبه المدني بأمانة يشكل انتهاكًا للعقد، وهو ما يؤدي إلى فرض الخطأ على جميع أعضاء الدولة. ومن المؤكد أن الأساس الأخلاقي للدولة يوجه أفكار شوبنهاور إلى موضوع كيفية التعامل مع انتهاكات العقد الاجتماعي، إذ كانت رؤيته للقانون ونظريته للعقاب تقع في صلب اهتماماته الأخلاقية.

ثالثًا. الدولة الملكية بوصفها الدولة الطبيعية:

١. الشكل الملكي للحكومة باعتباره الشكل الطبيعي للبشرية:

يرى شوبنهاور أنه بسبب طبيعتنا الفكرية، فإن أفضل نظام حكم طبيعي للجنس البشري يجب أن يكون ملكيًا دستوريًا constitutional monarchy. ويجادل في أنه بالرغم من أن الناس يتمتعون بالسيادة، فإنهم يجب أن يكونوا تحت حماية دائمة. لذلك، نجده يعتبر أن النظام الشمسي solar system بأكمله هو ملكي أيضًا (Rggieri, D., n.d) وحينئذ يؤكد أن الملكية تعد بمثابة الحكم الطبيعي للبشرية:

بشكل عام، فإن الشكل الملكي للحكومة هو الشكل الطبيعي للبشرية، مثل النحل والنمل، والطيور أوالفيلة المهاجرة، والذئاب المتحدين في مجموعات وحيوانات أخرى، وكلها تضع فردًا منفردًا مسؤولاً عن أعمالها. لذا، يجب أن تخضع كل مؤسسة بشرية مرتبطة بالخطر أيضًا لقائد واحد، وكل حملة عسكرية وكل سفينة... ورغم أن القلب والرئتين والمعدة يساهمان أكثر بكثير في الحفاظ على الكل [الجسد ككل]، فإن تلك الأعضاء لا تزال غير قادرة على التوجيه والإرشاد؛ وهذا ماثل في عمل العقل وحده... ومن ناحية أخرى، يعتبر النظام الجمهوري نظامًا مناهضا للطبيعة الإنسانية، كما هو غير مناسب للحياة الفكرية العليا ومن ثم الفنون والعلوم.

(Schopenhauer, A., 2015)

وفي سياق هذا النص، يبدو واضحا أنه يدافع بشراسة عن الشكل الملكي للحكومة، بل ويعده بمثابة الشكل الطبيعي للإنسان تمامًا، كما هو طبيعي بالنسبة للنحل والنمل أو قطيع الأفيال المتجولة، أو مجموعة من الذئاب التي تبحث عن فريسة مشتركة، والعديد من الحيوانات الأخرى، وكلها تضع واحدًا من أفرادها على رأس العمل. كل عمل يشارك فيه الأفراد، بوجود خطر أو بدونه، كل حملة وكل سفينة في البحر، يجب أن تخضع لسلطة قائد واحد.

وبالتوافق مع كل هذا، نجد أن شعوب الأرض كلها في جميع الأوقات– سواء كانت متحضرة أو تقليدية أو في مرحلة وسطية– كانت دائمًا محكومة بشكل ملكي، ولا يجد شوبنهاور صعوبة في اقتباس قول هوميروس Homer: "لا يعتبر الحكم من قبل الكثرة جيدًا؛ يجب أن يكون المرء وحده حاكمًا؛ والماثل في ملك واحد بمفرده". (Schopenhauer, A., 2015)

ولكن كيف يمكن أن يكون ممكنًا في كل مكان وفي جميع الأوقات أن نرى الملايين من البشر، بل حتى مئات الملايين من الناس يقومون بطاعة رجل واحد، حتى في بعض الأحيان تكون امرأة، إذا لم يكن هناك نظام ملكي الغريزة في الناس يدفعهم إليها بالشكل المناسب؟ تنطوي في هذا الشخص، يعتقد شوبنهاور، بأنه يجسد في ذاته شخصية الأمة بأكملها، وبهذا المعنى يمكن للملك أن يقول بحق: "أنا الدولة". ولهذا السبب تحديدًا في الدراما التاريخية لشكسبير، نرى ملوك إنجلترا وفرنسا يشيرون إلى بعضهم البعض باسم فرنسا وإنجلترا، وكذلك "دوق النمسا" مثلما ينظرون إلى أنفسهم على أنهم تجسيد لجنسياتهم. هذا هو بالضبط ما يتوافق مع الطبيعة البشرية، ولهذا

السبب لا يمكن للملك بالوراثة أن يفصل على الأقل مصلحة عائلته عن مصلحة البلد– كما هو الحال وفي أغلب الأحيان– مع أولئك المنتخبين. (Schopenhauer, A., 2015)

وإذا كان المرء يريد خططًا كاملة ومثالية، فإن الحل الوحيد للمشكلة يتجسد في استبداد الحكماء despotism of the wise والنبلاء من خلال أرستقراطية حقيقية؛ ويتحقق هذا عن طريق الإنجاب بزواج أنبل الرجال بأذكى النساء وأكثرهن ذكاءً، وربما كان ذلك انعكاسا لاقتراح أفلاطون في جمهوريته. (Schopenhauer, A., 2015)

وفي هذا السياق، لا بد لنا من أن نتذكر أن الملك الدستوري constitutional king هذا له تشابه لا يمكن إنكاره مع آلهة أبيقور الذين ينعمون بهدوء في جنتهم، دون أن يتورطوا في المسائل الإنسانية المعقدة والشائكة. ولكن، كما هو طبيعي بالنسبة للشعب الألماني، فإن تقسيمه إلى مجموعات عديدة تحت حكم العديد من الأمراء الذين يحكمون بالفعل تحت إمرة إمبراطور واحد، هو في رأيه ما يحافظ على السلام الداخلي، ويمثل وحدة الإمبراطورية في الخارج؛ فهذا الإمبراطور قد انطلق من شخصيتهم وظروفهم (Schopenhauer, A., 2015). ومن المعروف أنه بوجه عام، كان هناك الكثير من الاستياء من قبل الحكومات والقوانين والمؤسسات العامة، ولكن ذلك في رأيه عائد للشقاء الطبيعي الذي لا ينفصل عن الوجود البشري نفسه.

يشير شوبنهاور في النظام الملكي إلى أن "التحالف الطبيعي من قبل ضيقي الأفق ضد العقول المتفوقة موجود فقط من جانب واحد... وعلى العكس من ذلك، فإن الفهم والموهبة هنا لهما تأييدهما الطبيعي وحماتهم. فأولاً وقبل كل شيء، يضع الملك Monarch نفسه في مكانة عالية جدًا وآمنة، بحيث لا يضطر إلى الخوف من كفاءة أي شخص. وعلاوة على ذلك، فهو يخدم الدولة بإرادته أكثر من عقله، لذلك يجب عليه دائمًا أن يستفيد من العقول الأخرى، بشرط أن تكون مصالحه متداخلة بقوة ولا تنفصل... مصالحه مع مصالح الوطن." (Schopenhauer, A., 2015) سيختار الملك هؤلاء ولن يحتاج في ذلك إلى أكثر من قدرته على التعرف عليهم، وهو أمر ليس صعبًا للغاية، إذا سعى إليهم بصدق. وبالمثل، حتى الوزراء يتمتعون بقدرات كبيرة على اختيار رجال الدولة الناشئين، بحيث لا يضطرون إلى النظر إليهم بحقد. ولذا ولأسباب مماثلة، فإنهم سيختارون بكل توافق العقول الاستثنائية؛ ويخصصونها من أجل استخدام ملكاتهم. وبهذه الطريقة، فإن التفاهم لا يزال يتمتع بفرص أفضل في النظام الملكي ضد غباء عدوه العنيد والحاضر في كل مكان، مما هو عليه في الجمهوريات، وتعد هذه ميزة كبيرة. (Schopenhauer, A., 2015)

٢- مبدأ السيادة والملكية الوراثية:

تتلخص مسألة سيادة sovereignty أي شعب فيما إذا كان يمكن لأي شخص أن يكون له الحق في حكم شعب ضد إرادته، والحال أنه لا يمكن تأكيد ذلك بشكل معقول، فالشعب ذو السيادة ليس كالذي يقع تحت حكم الوصاية الدائمة، والذي لا يمكنه ممارسة حقوقه الخاصة بحريته أبدًا. الشعب الذي يفقد سيادته يصبح شأنه كشأن القصر الذين يتلاعب بهم "الأوغاد" المخادعون على حد تعبيره. (Schopenhauer, A., 2015)

وبالطبع كان جميع الأمراء Princes في الأصل قادة جيش منتصرين، وقد حكموا لفترة طويلة في الواقع بهذه الصفة. وبعد أن كانت لديهم جيوش قائمة، اعتبروا الناس وسيلة لإعالة وتحمل أنفسهم وجنودهم. وبالتالي، كان الجميع يميل إلى توفير الصوف والحليب واللحوم، ويعتمد هذا على حقيقة طبيعتهم. وبالتالي- في الأصل- ليس العدل هو القوة، ولكن القوة هي التي تحكم على الأرض، ومن ثم فهي تتمتع بميزة التملك أو الاحتلال الأول على السابق.

لذلك لا يمكن أبدًا تجنب القوة وإلغاؤها فعليًا من العالم، فهي موجودة دائما؛ بحيث يمكن للمرء أن يرغبها فقط إلى جانب العدالة. ومن ثم يصبح الملك العمود الأساسي، لا يزعزعه أي قانون أو نظام، وفيه – أو معه - حقوق الجميع، وهو من يدعمها ويحافظ عليها؛ هو من يطيعه الجميع كما لو كان الأمر غريزيًا. وهو في جميع الأوقات الشخص الأكثر فائدة في الدولة، والذي لا يمكن لأي قائمة بشرية مدنية القيام بمهامه وتحقيق إنجازاته مهما كانت قوتها. (Schopenhauer, A., 2015)

ومن هذا المنظور، يشير شوبنهاور إلى أنه ليس هدفه هنا أن يكتب يوتوبيا، ولكن بصرف النظر عن كل هذه الأسباب ضد الحجة التي تشير إلى القضاء على الرفاهية والتوزيع المتوازن للجهد البدني، فإنه يجب علينا أيضًا أن نأخذ في الاعتبار أن الجمع العظيم من الجنس البشري يتطلب دائمًا وفي كل مكان قادة ومرشدين ومستشارين بأشكال متعددة، وفقًا للعمل المعني، مثل: القضاة والحكام والقادة العسكريين والمسؤولين والكهنة والأطباء والعلماء والفلاسفة وما إلى ذلك. وجميعهم لديهم مهمة القيادة، حيث يكتسب كل منهم وفقًا لمكانته وموهبته نظرة عامة على هذه المتاهة في أفق ضيقًا كان أو واسعًا. والآن من الطبيعي والعادل أن يظل هؤلاء القادة متحررين من

الجهد البدني أيضًا كاحتياجات مشتركة، وهم في الواقع يمتلكون ويستمتعون أكثر من الرجل العادي، وفقًا لما يقدمونه من إنجازات عظيمة، هذا من جهة. (Schopenhauer, A., 2015)

من جهة أخرى، ومن الناحية الأخلاقية والعقلانية، يعد حق التملك بالطبع أفضل بكثير من حق الولادة، ومع ذلك فهما مرتبطان ارتباطًا متبادلًا، وبالتالي سيكون من الصعب الحصول عليه دون تعريض نفسه للخطر. والسبب في ذلك هو أن معظم الممتلكات موروثة، ومن ثم فهي نوع من حق الولادة تمامًا، كما أن طبقة النبلاء القدماء لا تحمل سوى اسم ملكية العائلة، ولهذا فهو يعبر عن ممتلكاته من خلال نفسه. وبناءً عليه، فإن جميع ممتلكي الملكية، إذا كانوا أذكياء، سيدعمون أيضًا الحفاظ على حقوق الولادة. (Schopenhauer, A., 2015)

وبناءً على ذلك، يُمنح النبلاء Nobility على هذا النحو ميزة مزدوجة، حيث يساعدون من ناحية على دعم حق الملكية، ومن ناحية أخرى دعم حق الولادة للملك، لأن الملك هو أول النبلاء في الأرض. وكقاعدة عامة، فهو يعامل النبلاء على أنهم من ذوي القربى الأقل، وبشكل مختلف تمامًا عن حتى أكثر الناس ثقة. ومن الطبيعي أيضًا أن يكون لديه ثقة أكبر في أولئك الذين كان أسلافهم- في أغلب الأحيان- أول مستخدم دائم للبيئة المألوفة لأسلافه. لذلك، فإن النبيل يستدعي باسمه بشكل مبرر إذا حدث شك، وذلك من أجل الحرص على تأكيده على الولاء والإخلاص لملكه، وبالطبع الشخصية موروثة من الأب (Schopenhauer, A., 2015; Saunders, T. B. 2023)

وبالتالي، وفقًا لشوبنهاور فإن أفضل شكل من أشكال الدولة ليس الجمهورية أو الديمقراطية، لأن هذا يؤدي بشكل طبيعي إلى الفوضى السياسية political anarchy، وهو يتردد بنفس القدر فيما يتعلق بالملكية؛ لأن هذا يجمع كل السلطات Power في شخص واحد. ففي رأيه، فإن أفضل وضع ينشأ من "وجود أسرة واحدة لا تنفصل مصلحتها عن مصلحة الدولة؛ حتى لا تتمكن من رفع أحدهم دون الآخر" (Auweele, D., 2016)، بمعنى أن أنانية أحد أفراد العائلة المالكة تمتد إلى جميع أنحاء الدولة وتستفيد منها.

وعلى هذا النحو، يُنظر إلى الملكية الوراثية بوصفها إحدى مؤسسات القانون العام التي تسمح بحماية ممتلكات كل فرد من المواطنين ووحدة وتنسيق سلطات الدولة، وربما كان جوهر حجة شوبنهاور في ذلك كله هو قوله: "كما لو لم يكن إنسانًا"، ويقصد بذلك شخصية الملك. إذ يفترض شوبنهاور أن إرضاء جميع رغباته ممكن إلى حد كاف للقضاء على الأنانية المتأصلة في إرادته، وبالتالي، سيكون قادرًا

على أن يكون عادلاً*. وبهذا المعنى، فإن شخصية الملك تتعارض بشكل مباشر مع الشخصية الأخلاقية للزاهد، فبينما يطمح الأخير إلى إنكار كل رغباته، ومن ثم التغلب على إرادته، نجد الملك يحاول إرضاء إرادته بمثل هذه الطريقة التي يتعين تحقيقها نفس الهدف، والمتمثل في التغلب على الأنانية وتجاهل مصالح المرء بطرق معاكسة. (Alonso, J. D. M., 2014)

وفي هذا الصدد، فإن شكل الدولة الذي حدده شوبنهاور لا يستجيب فقط لما يمكن تسميته بالملكية الوراثية، ذلك أنه يتبعها بما يمكن أن نطلق عليه صفة "الأرستقراطية الفكرية"؛ في نهاية الأمر. وعلى الرغم من الآلية الكلاسيكية لتقسيم السلطات، يدعو شوبنهاور إلى دفاع واضح عن نظرية القيادة السياسية أو النخب، والتي بموجبها سيكون هناك أقلية لديها الحق في التمتع بسلسلة من الامتيازات بسبب خصائصها، أي دورها داخل أجهزة الدولة، دون الذهاب إلى أقصى حدود نظرية الطبقية، ويميز شوبنهاور مجموعة اجتماعية تتكون من قضاة وأطباء وعسكريين ودينيين وموظفين مدنيين وأيضًا الفلاسفة، الذين سيكون لديهم قانون خاص مشابه لمصلحة الملك، إذ يقول شوبنهاور:

> وبالتالي، فإن هذه النخب يجب أن يتم تحريرها من العمل البدني ومن الرغبة أو الانزعاج المشترك، فبالإضافة إلى امتلاك المزيد من الأشياء والاستمتاع بها، والتي هي وفقًا لقدراتهم أكبر بكثير من قدرات الرجل العادي، فإن هذا التحرر هو أمر طبيعي ومنصف. حتى التجار الكبار يمكن اعتبارهم من بين تلك الطبقة الحاكمة المستثناة، بما أنهم يتوقعون احتياجات الناس ويخرجون لمقابلتهم . (Schopenhauer, A., 2010)

٣. التقسيم الدستوري للسلطات:

يشير شوبنهاور إلى أنه من دواعي الضرورة الحفاظ على تقسيم السلطة Power وفصلها* إلى ثلاثة أقسام: يتمثل القسم الأول في السلطة التشريعية legislative power، بينما يتجسد القسم الثاني في السلطة التنفيذية executive power، في حين أن القسم الثالث يكمن في السلطة القضائية jurisdictional power (Schopenhauer, A., 2015). ويعد هذا التقسيم بمثابة الوسائل التي يقترحها شوبنهاور لمنع الحامي من أن يصبح تهديدًا تارة، وآلية لتحقيق نظام ضمانات يمنع الدولة من أن تصبح عدواً حميميًا تارة أخرى. وتعد جميعها بمثابة الوسائل الكلاسيكية لليبرالية، حيث يؤكد شوبنهاور الحماية في إطار القول بأنه:

يبدو أن هذا يمكن تحقيقه في أفضل مستوياته، إذا كان ثالوث القوة الحامية؛ أي السلطة التشريعية والقضائية والتنفيذية متمايزًا ومنفصلًا عن بعضه البعض، بحيث يتم إدارة كل منها من قبل أفراد مختلفين، ومستقلين عن الآخرين. ومع ذلك، لا يمكن لبنية الدولة الاستغناء عن الترابط والعلاقة المتبادلة بين هذه السلطات (Schopenhauer, A., 2010; Alonso, J. D. M., 2014)

٤– دستور الدولة باعتباره تجسيدًا للعدالة:

بداية، أكد شوبنهاور أنه لا يمكن أبدًا استبدال الأساس المصطنع والتعسفي لدستور الدولة بدستور طبيعي بحت، الذي عند التخلص من الشروط المذكورة، سيحاول وضع امتيازات القيمة الشخصية بدلاً من امتيازات الولادة. وبقدر ما يتفق كل هذا مع العقل، فإنه مع ذلك ينقصه ذلك اليقين والحزم في التعريفات التي تضمن وحدها استقرار المجتمع. (Schopenhauer, A., 2015)

ومن خلال هذا التصور، فإن دستور الدولة الذي تتجسد فيه العدالة المجردة فقط سيكون شيئًا عظيمًا للأفراد الآخرين، ذلك أن الغالبية العظمى منهم في النهاية أنانيون للغاية وظالمون ومخادعون، كما أنهم في نفس الوقت أذكياء وموهوبون للغاية-- أعني ذلك الذكاء البائس الذي لا قيمة له. ومن هنا، تنشأ ضرورة وجود قوة غير مسؤولة تمامًا فوق القانون والعدالة مركزة في إنسان واحد ينحني أمامه الجميع، والذي يُنظر إليه على أنه كائن من نوع أعلى، حاكم على المدى الطويل، وهذه هي الطريقة الوحيدة التي يمكن بها كبح جماح البشرية وحكمها، ذلك من جهة.(Schopenhauer, A., 2015)

ومن جهة أخرى، يجب أن يكون كل دستور حاملا في طياته لروح الاستبداد أو الحكم المطلق despotism والفوضى anarchy في نفس الوقت. يعتقد شوبنهاور بأهمية ذلك لأن بنية المجتمع البشري مثل بنادول الساعة تتأرجح بين دافعين شريرين في المعارضة والتناقض وهما الاستبداد والفوضى، فكلما ابتعد عن أحدهما، كلما اقترب من الآخر. (Schopenhauer, A., 2010)

خاتمة:

بناءً على ما سبق عرضه، يمكننا توضيح أهم النتائج التي تم توصل اليها:

١- أن الفلسفة السياسية عند شوبنهاور لم تحظ لديه بقدر كاف من الاهتمام؛ لأنه كان يؤكد أنه يجب على الفيلسوف أن يبتعد عن السياسة بقدر الإمكان؛ إذا أراد أن يكون مفكرًا مخلصًا للفلسفة. ربما كان ذلك هو السبب الذي دفعه لعدم تقديم فلسفة سياسية كاملة، إلا أن ما كتبه عن السياسة بوجه عام ورد في صورة مبعثرة في بعض مؤلفاته، ولم ينفرد بمؤلف كامل عن السياسة، ولكنه أوضح مبادئ عامة تجلت من خلالها أفكاره السياسية، في سياق تأسيسه لفلسفته بوجه عام.

٢- لقد كان لشوبنهاور بعض الآراء المتناقضة، خاصة تلك المتعلقة بالعلاقة الدلالية بين فكره الأخلاقي والسياسي، فتارة نلاحظ أنه يؤكد الأساس الأخلاقي للدولة من جهة، وأن لها دورًا أخلاقيًا من جهة أخرى، وتارة أخرى يؤكد أن الدولة ليس لها أي دور أخلاقي على الإطلاق.

٣- أثبتت الدراسة أن الفكر السياسي عند شوبنهاور قد قام على الأسس الفلسفية التي قامت عليه فلسفته؛ حيث قدم وجهين للعالم: أحدهما مادي، وهو العالم كتمثيل أو تمثل، والآخر ميتافيزيقي وهو العالم كإرادة. وعلى هذا النحو، تأسست السياسة على جانبين: يتمثل الجانب الأول في افتراض أن أي تصور للسياسة يسبقه رؤية معينة للطبيعة البشرية، حيث يمكن من خلالها صياغة الفئات الأساسية التي من شأنها أن تنظم الدولة، وذلك في سياق ما قدمه توماس هوبز. بينما يكمن الجانب الثاني في أن النظرية السياسية لا تفترض فقط الطبيعة البشرية التي تقوم عليها، ولكنها تميل أيضًا إلى الإشارة إلى رؤية الإنسان التي ترغب في الحصول على التعزيز السياسي، وخاصة نظرية الدولة التي تعد بمثابة اقتراح يُحدد على أساس الفئات السياسية. وبالإضافة إلى ذلك، اعتمد الفكر السياسي على التشاؤم الأنثروبولوجي، والذي يعد بمثابة رؤية سلبية للطبيعة البشرية.

٤- أثبتت الدراسة أن شوبنهاو، قد استعان إلى حد كبير بآراء وأفكار توماس هوبز حول الطبيعة البشرية، وذلك في إطار كون أن "الإنسان ذئب لأخيه الإنسان"، كما أكد ضرورة القوة التي تحكم قانون الغابة، وكان يقصد بها قوة الملك التي تفوق أي قوة أخرى بالنسبة لمواطني الدولة. علاوة على أنه اتفق مع مونتسكيو في اتخاذ الحكومة الملكية بوصفها أفضل الحكومات، وفصل السلطات إلى ثلاث سلطات: تنفيذية وقضائية وتشريعية، حيث يعدان بمثابة آليات الحماية.

٥- أوضحت الدراسة أن أساس الدولة لدى شوبنهاور يكمن في الحماية ضد عواقب الأنانية، ومن ثم وجود الظلم الناجم عن الميل المفرط لإرادة كل فرد لتأكيد ذاته. وبالتالي، يتمثل أصل الدولة في عقد قائم على العقل، إذ يعارض العواقب الشديدة للأنانية

البشرية، لذا وُضعت الدولة لحماية حقوق الجميع في أيدي قوة تفوق بلا حدود سلطة الفرد، حيث تجبره على احترام حقوق الآخرين. ومن ثم، توجد الدولة كنتيجة لأنانية الإنسان وحب ذاته؛ عن طريق الاتفاق بين المواطنين الأفراد، بحيث يسعى التشريع والقانون العام إلى تخفيف ذلك الظلم. ولكن إذ نجحت الدولة في ذلك، فإن الزيادة السكانية ستخلق شرًا رهيبًا؛ لأن الدولة لن تلغي الخلافات بين الأفراد بشكل كامل. فبعد أن يتم القضاء على الخلافات في الأمور الأساسية، سيستمرون في إثارة غضبهم في الأمور الثانوية. وعلى هذا النحو، فإن أفضل شكل من أشكال الدولة ليس جمهورية أو ديمقراطية، لأن هذا يؤدي بشكل طبيعي إلى الفوضى السياسية، إنما أفضلها في الملكية التي تجعل الحكم في يد ملكًا واحدًا، والذي لديه كافة السلطات.

٦- أشارت الدراسة إلى أن هدف الدولة يكمن في الحماية ضد الهجمات الخارجية والداخية، وحماية المواطنين وردع الجريمة ووسيلة للوفاء بالعقد الاجتماعي. لذا، فإن للدولة قيمة في حد ذاتها، حيث تتمثل في الالتزام الأخلاقي وأداء دورها وفقًا للعقد الاجتماعي، ومن ثم فإنها تؤدي واجبًا أخلاقيًا. وبالتالي، يتميز كل من العقد الاجتماعي ونظرية العقاب عند شوبنهاور بوجود بعدين: يتمثل البعد الأول في البعد السياسي، بينما يتجسد الثاني في البعد الأخلاقي.

٧- أثبتت الدراسة أن الفكر السياسي يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالفكر الأخلاقي، حيث تشير ادعاءات شوبنهاور الخاصة إلى أنه بصرف النظر عن الأساس الأخلاقي للدولة في العقد الاجتماعي، والتطبيق المعكوس لبعض المفاهيم الأخلاقية من جانب التشريع، إلا أنه يبدو أن الدولة مؤسسة غير أخلاقية تأسست على أنانية عقلانية جماعية؛ تخدم غرضًا يخرجها من المجال الأخلاقي. وفي ضوء ذلك، يبدو أن الدولة لها قيمة باعتبارها أداة ضرورية للنظام والحماية في عالم لا يمكن فيه ضمان الفضيلة فقط. ومع ذلك، بغض النظر عن أساسها في الأنانية وحب الذات، فإنه من خلال العقد الاجتماعي، يجعل شوبنهاور طاعة القانون واجبًا أخلاقيًا على المواطنين، في حين أن الدولة تمنح التزامًا أخلاقيًا لمعاقبة الجناة. وعلى الرغم من حقيقة أن الدولة ليس لها غرض أخلاقي خاص بها، فإن معاقبة المجرمين وإعادة تثقيفهم يشكل التزامًا أخلاقيًا من جهة، مما يمكّنها من منح الضمان الذي توفره لهم من جهة أخرى. وبالتالي، فإن نظرية العقوبة متأثرة بشدة بفكره الأخلاقي؛ لأنه مع تأسيس الدولة في العقد الاجتماعي يكون للمواطنين واجب أخلاقي في طاعة القانون وتحمل عقاب الدولة عند ارتكاب الجرائم.

قائمة المصادر العربية والأجنبية:

أولًا– العربية:

١. بدوي، عبدالرحمن. (١٩٤٢). خلاصة الفكر الأوربي، شوبنهاور، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة،.

٢. برهييه، اميل (١٩٨٣). تاريخ الفلسفة، القرن الثامن عشر، ج٥، ترجمة، طرابشي جورج، دار الطليعة، بيروت، ط١.

٣. كرم يوسف. (د. ت) تاريخ الفلسفة الحديثة، دار كلمات عربية للترجمة والنشر، القاهرة.

ثانيًا– الأجنبية:

4. Alonso, J. D. M.,(2014) Political Philosophy and Anthropological Pessimism, Notes on Arthur Schopenhauer's Political Philosophy, Logos, Anales del Seminario de Metafísica, Vol. 47,, Complutense University of Madrid, Spain
5. Janaway, G., Arthur Schopenhauer, Encyclopedia of Philosophy.
6. Auweele, D. V., (2016) Arthur Schopenhauer: Parerga and Paralipomena. Short Philosophical Essays, Auweele, Dennis Vanden. Arthur Schopenhauer: Parerga and Paralipomena. Short Philosophical Essays. Philosophischer Literaturanzeiger 69 (1):96-99. Frankfurt, Germany
7. Burke, E., (1981). Thoughts and Details on Scarcity, Clarendon, Oxford.
8. Cartwright, D. E., Schopenhauer Arthur (1788–1860), Wiley Online Library, 2014.
9. ----------, (2010). Schopenhauer, A. Biography, Cambridge University Press, Cambridge.
10. Copleston, F., (1946). Arthur Schopenhauer, Philosopher of Pessimism, Burns Oates & Washbourne, London, 1946.
11. Jordan, N.,(2009) Schopenhauer's Politics, Ethics, Jurisprudence and the State, In Book: Better Consciousness, Schopenhauer's Philosophy of Value, Ed. Neill, A. & Janaway, C., Blackwell Publishing, Ltd.
12. Lutkehaus, L., (1980) Schopenhauer, Metaphysischer Pessimismus Und Soziale Frage, Bonn, Bouvier.

13. Marcin, R. B.,(2020) Schopenhauer on Law and Justice, In Book, The Oxford Handbook of Schopenhauer, Ed., Wicks R. L., Oxford University Press, New York.
14. Marcin, R. B., Schopenhauer's Theory of Justice, Catholic University Law Review, Vol. 43, 1994.
15. Rggieri, D., (n.d) .The Metaphysics of Conflict, Some Reflections on Schopenhauer's Politics, Revista Voluntas, Estudos Sobre Schopenhauer, Vol. 7, N. 1.
16. Saunders, T. B., Government, Arthur Schopenhauer, Wikisource, 2023.
17. Schopenhauer, A., (1907). On the Fourfold Root of the Principle of Sufficient Reason and On the Will in Nature, London, George Bell & Sons, 1907.
18. ----------, (1909) In the World as Will and Idea, Vol. 2, London.
19. ----------, (1995) On the Basis of Morality, Hackett, Cambridge.
20. ----------, (2010) the Essays of Arthur Schopenhauer, On Human Nature, Theophania Publishing.
21. ---------, The World as Will and Representation, Vol. 1, T. Payne, E. F. J., Ed. Welshman, J. N. & Janaway, C. H., New York, 1996 & 2010.
22. --------, (2010) the World as Will and Representation, Vol. 2, T. Payne, E. F. J., New York.
23. ----------,(2015) Parerga and Paralipomena, Short Philosophical Essays, Vol. 2, T. Caro, A. D. & Janaway, C., Cambridge University Press, United Kingdom,.
24. Slaboch, W. (2015) Eadem, Sed Aliter, Arthur Schopenhauer as a Critic of Progress, History of European Ideas, Vol. 41, No. 7.
25. Troxell, M., Arthur Schopenhauer, Boston College, USA., N.D., Available at, Https://Iep.Utm.Edu/Schopenh/#H3.
26. Winkler, R.,(2013) Schopenhauer's Critique of Moralistic Theories of The State, History of Political Thought, Vol. 34.

27. Wu, J. (2017) Schopenhauer's Metaphysics of Will, Is Schopenhauer's Metaphysics of Will Adequately Grounded? Boston College.
28. Young, J. (2005) Schopenhauer, Routledge, New York.